سياسة رضا شاه تجاه القبائل الايرانية (١٩٤١-١٩٢٥)

أ.م.د. روافد جبار شرهان
الجامعة المستنصرية / كلية التربية/ قسم التاريخ
dr.rwafed.j.sh@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يمثل وصول رضا شاه للحكم الفترة (١٩٢٥-١٩٤١) نقطة تحول مهمة في الحياة العسكرية والسياسية والاجتماعية في ايران، لانه حاول صبغ الدولة بالصبغة العسكرية البحتة،إلا أنه في نفس الوقت لم يفصل الجانب العسكري عن الجانب السياسي،من أجل فرض النزعة القومية في إيران من جهة ورغبته في الهيمنة على الحكم ومقدرات إيران من جهة ثانية. الا ان تمرد العشائر الايرانية ورفضها للقوانين العسكرية والمدنية التي أصدرها النظام البهلوي اعتبر من أهم العوائق التي واجهت الشاه لتحقيق أهدافه وطموحاته في اعادة أمجاد الامبراطورية الفارسية معتمدا على قوة مؤسسته العسكرية وترسانتها الحديثة.

ولاهمية الموضوع تم اختيار البحث وسلطنا الضوء فيه على سياسة رضا شاه تجاه القبائل الايرانية (١٩٢٥-١٩٤١).

الكلمات المفتاحية: (إيران، رضا شاه، التجنيد الإجباري، عشائر، تمرد)

Reza Shah's Policy towards the Iranian tribes (1925-1941)

Rwafed.J. Sharhan
Almustansiriyah University

Summary:

The arrival of Reza Shah to power during the period (1925-1941) represents an important turning point in the military, political and social life in Iran, because he tried to give the state a purely military character, but at the same time he did not separate the military side from the political side, in order to impose nationalism in Iran On the one hand, and his desire to dominate the government and the capabilities of Iran on the other. However, the rebellion of the Iranian clans and their rejection of the military and civil laws issued by the Pahlavi regime was considered one of the most important obstacles that faced the Shah in achieving his goals and ambitions in restoring the glories of the Persian Empire, relying on the strength of his military institution and its modern arsenal Because of the importance of the topic, the research was chosen and we shed light on the policy of Reza Shah towards the Iranian tribes (1925-1941).

keywords: (Iran, Reza Shah, conscription, clans, rebellion)

إخضاع القبائل الإيرانية للقوانين العسكرية والمدنية في حكومة رضا شاه بهلوي:

ان اقامة ديكتاتورية عسكرية مدعمة بحكومة مركزية قوية يقودها رضا شاه، أمر ما كان ليحدث دون توحيد قسري للدولة الايرانية، ذات القوميات العديدة في المقام الأول. كما ان ربط الأقاليم بعضها بالبعض الآخر سعيا للتوحيد المطلوب كان بحاجة ماسة الى اخضاع القبائل والعشائر المسلحة التي كانت تشكل دولة متمردة داخل الدولة الإيرانية. وكانت الوسيلة

الفريدة لتأدية المهمة الشاقة تعتمد على الجيش الايراني بالدرجة الاولى، خصوصا ان رضا شاه، ومنذ انقلاب عام ١٩٢١ وتولى وزارة الحربية، اتخذ من أسلوب القضاء على الثورات والتمردات طريقة للبروز وتثبيت سلطته ووصله الى دفة الحكم، وقد كان إسناد مهمة تدريب العشائر وإخضاعها للسلطة المركزية من أولويات مهام الجيش الرئيسية لتعزيز رصيد رضا خان [١].

كانت القبائل الايرانية متمردة على قوانين الدولة العسكرية. فقد احدث قانون التجنيد الإجباري عام ١٩٢٥ رجة عنيفة لدى بعض الأوساط القبلية في ايران، فبالنظر الى محاولة السلطة الايرانية تطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في منطقة بوشهر على القبائل الساكنة هناك فان العشائر التنكسيرية استنكر افرادها القانون المذكور وقاموا بعصيان وحركات سلب ونهب وقطع طرق المواصلات بين بوشهر وشيراز وهنديان. وقد سلبوا محتويات عدت سيارات من طراز لوري كانت مشحونة ببضائع تجارية إزاء ذلك قامت السلطة بإرسال عدة فرق عسكرية لتأديبهم [٢].

وفي عربستان لم يتقبل السكان فكرة الخدمة الاجبارية،وادى ذلك الى هروب آلاف الجنود الى العراق، لكن السلطات العسكرية الايرانية مع ذلك تمكنت من جمع عدد من السكان الخدمة في الجيش. والسبب الذي جعل الناس يتخوفون من الخدمة الاجبارية في الجيش الايراني هو قلة المرتب الذي يدفع شهريا للجندي العربستاني وقدره (٧ قرانات فقط) اضافة الى قلة الطعام المقدم لهم [٣].

لقد ادى تطبيق قانون التجنيد الاجباري في منطقة عربستان الى اخلاء مدنها من الشباب لان قسما من هؤلاء ذهب الى حمل السلاح. وقسم آخر اثر الهروب الى العراق [٤]. وهذا الامر ادى الى حدوث هدوء نسبي في هذه المنطقة، وهو ماكان يسعى لتحقيقه رضا شاه بإصدار قانون التجنيد الاجباري،كان شباب عربستان المجندين لا يؤدون واجب الخدمة فيها وإنما يرسلون الى شمال ايران او الى شرقها وبالتالي يصعب على هؤلاء الجنود العودة الى منطقتهم بالنظر الى بعد المسافة،وضعف إمكانياتهم المادية [٥].

بعد تطبيق قانون التجنيد الاجباري سعى رضا شاه جاهدا الى السيطرة الكاملة على القبائل وتدعيم مركزه ونفوذه السياسي، فاتبع اسلوب التوطين والتهجير واعتمد على (الشوفينية) القومية العنصرية الايرانية لتطبيق سياسته في البلاد، وكان الاجراء الاكثر عنفا وتطرفا هو اصدار قرار هدم كل خيام الشاهقات في الثلاثينيات من القرن الماضي ومنع الترحل وقد نفذت هذه الإجراءات بعنف وقسوة،حيث أمر البدو ببناء البيوت والبدء بالزراعة، وقد كان هذا الامر وبالا عليهم وعلى قطعانهم [٦].

وهكذا أدى اصدار قانون التجنيد وكذلك قانون الإسكان والتوطين الى دخول القوات الايرانية في صراع مرير مع العشائر الايرانية الكبيرة أهمها:

اولا: تمرد قبائل سيستان (بلوشستان) عام ١٩٢٨

كانت هذه العشائر قبل ثلاثين عاما من تولي رضا شاه الحكم لا تطبق قوانين الحكومة المركزية،كما كانت مستقلة تقريبا عن الدولة وحين تولى رضا شاه الحكم في ايران لم تعلن هذه العشائر تاييدها للحكومة المركزية وشكل شيخها (دوست محمد خان باران)، قوة عسكرية مسلحة من أبناء عشيرته البلوش للوقوف بوجه قوات الشاه العسكرية وإعلان تمردهم على الحكومة المركزية، وإزاء هذا الوضع بدء رضا شاه مخططه في القضاء على هذه العشائر منذ أواخر عام ١٩٢٧، حيث اصدر امر عسكري بتحريك قواته بقيادة الضابط (جيهان باني) لمواجهة هذه القبائل وهكذا توغلت القوات العسكرية الايرانية في أراضي البلوش حتى وصلت الى منطقة زاهدان [٧] دون مقاومة تذكر وانضمت إليها قوات عسكرية من منطقة كرمان في بداية عام ١٩٢٨ إلا أن هذه القوات العسكرية لم تستطيع الوصول الى مراكز المسلحين من البلوش في بادئ الامر لاسباب منها الطبيعة الجغرافية لوجود الجبال العالية،وكثرة الخنادق والتحصينات التي اقيمت هناك، لذا اضطرت القوات

الايرانية الى الاعتماد على الأسلحة الحديثة فاستخدمت المدافع في قصف قلاع الثائرين، واستطاعت أن تحتل قلعة (كش) وقلعة (دزك) قرب سيروان، وقتلت وأسرت اعداد كبيرة من البلوش، اضطر شيخ العشيرة (دوست محمد خان) للهرب الى الهند. وبعد عام من هروبه طلب الامان من الحكومة الايرانية مقابل استسلامه لها، فوافقت الحكومة الايرانية الا انها اشترطت عليه أن يقوم بالتعهد لها في نهاية كل عام بعدم التمرد، وتجديد فروض الطاعة وعدم الهروب خارج إيران مرة ثانية. وافق (دوست محمد خان) على شروط الحكومة الايرانية، وعاد الى إيران وبقي فترة فيها الا انه لم يلتزم بالاتفاق وقام باحداث بعض القلاقل مرة أخرى، وهرب ثانية، الا ان السلطات الايرانية تمكنت من إلقاء القبض عليه واصدرت حكما بإعدامه. وهكذا تمكنت الحكومة الايرانية من القضاء على تمرد قبائل البلوشستان، واجبرتها على ترك حياة البداوة [٨]، ونزع اسلحتها وادخال ابنائها الى الخدمة الإجبارية[٩].

ثانيا: تمرد قبائل البختيار وقبائل كهكيلوية واللر عام ١٩٢٩

حدث تمرد واسع في منطقة (فارس شيراز) قادته عشائر بختيار بقيادة عشيرتي هفت لنك وجهار لنك [١٠] وتعاونوا مع عشيرة كهكيلويه وبوير احمد، فقد قامت هذه العشائر بالهجوم على لواء مشاة عسكري في منطقتهم يقودهم ضابط من قبيلة بختيار، فقتلت افرادها واستولوا على العتاد وقطعوا الاتصالات الهاتفية للثكنة العسكرية واستقروا فيها وكونوا ميليشيات عسكرية واستفادوا من الاسلحة المتطورة لهذه الثكنة.

وفي هذا الوقت كان السردار اسعد بختيار وزيرا للحربية، وكان رؤساء العشائر البختيارية اللذين قادوا التمرد هم إخوته وأولاد عمه لذا أصدر الشاه امرا الى السردار اسعد بالدخول في مباحثات معهم ووضع حد لتمرد افرادها، وفي الوقت نفسه أصدر الشاه أمرا عسكريا لفوج المشاة والمدفعية بالتوجه الى اصفهان بقيادة عدد من الضباط، وقد أرسل رضا شاه مجموعة من الطائرات لحماية قواته البرية، لأن التمرد كان على أشده حيث كان أبناء هذه العشائر يمتازون بقوة الشكيمة وبمعرفتهم الجغرافية للمنطقة، وحصولهم على الاسلحة الحديثة من الثكنات العسكرية التي استولوا عليها [١١].

وبعد وصول سردار أسعد بختيار الى اصفهان ارسل تليغراف الى الحكومة المركزية في طهران يعترف فيه بعجزه عن دحر هذه العشائر، على الرغم من إرسال التعزيزات العسكرية له، وقد أحدث هذا التليغراف رجة عنيفة في إيران،إذ اعتقدت الحكومة ان عشائر بختيار سوف تجتاح العاصمة طهران كما حدث سابقا في سنوات المشروطية حين فتحوا طهران،أصدر رضا شاه امرا عسكريا ابلغ فيه جميع قواته العسكرية بالتمركز بين اصفهان – قم لحماية العاصمة، وأصدر أمرا ثانيا الى قادته صمصام السلطنة وامير احمدي مفخم بختيار،بالتوجه الى رؤساء عشائر بختيار للتفاوض معهم في اصفهان ثانية ووضع حد للحرب القائمة بين الطرفين [١٢].

توجه صمصام السلطنة وامير مفخم إلى أصفهان واجروا مفاوضات مع زعماء العشائر وخلالها قدم رؤساء العشائر لائحة من الطلبات تتضمن انسحاب جميع القوات العسكرية الحكومية من الأراضي البختيارية والتوجه الى اصفهان واستثناء عشائر البختيار و كهكيلويه وبويراحمد من قانون التجنيد الاجباري،واحتفاظ ابناء العشائر بسلاحهم واستثناء عشائرهم من قانون الاستيطان والتهجير [١٣].

اتصل صمصام السلطنة رضا شاه وأبلغه بشروط البختيار فما كان من رضا شاه الا ان ابلغ صمصام السلطنة هو وامير احمدي مفخم من مقر الاجتماع دون أن يحس زعماء العشائر ويبقى افراد الحماية وبعض الجنود الايرانيين في المقر وفي هذه الأثناء أصدر رضا شاه أمرا عسكريا لطائراته الحربية للتوجه فورا لقصف مقر الاجتماع [١٤]، وفي نفس الوقت الذي قصفت به الطائرات مقر الاجتماع في أصفهان كانت القوات البرية قد وصلت الى شهر كرد على الرغم من الموانع التي وضعتها العشائر على طول الطريق، استطاعت القوات البرية من الوصول الى قوات البختيار والذين بدؤوا بالاستسلام إلى القوات العسكرية خاصة بعد الضربة القاصمة التي وجهها لهم رضا شاه في مجزرة مقر الاجتماع. خسر ابناء العشائر

رؤسائهم وشعروا بفقدان قياداتهم وعجزهم عن مقارعة قوة الشاه العسكرية، وبذلك انتهى تمرد هذه العشائر وتمكنت القوات العسكرية من السيطرة على منطقة البختيار، وقدم رضا شاه الشكر والثناء لقادته صمصام السلطنة وجعله رئيسا لعشيرة بيكى، وامير احمدي مفخم جعله رئيس ايلخاني [١٥].

ثالثا: تمرد قبائل القشقائي الفترة (١٩٢٩– ١٩٣٠)

بدأت قبائل القشقائي معارضتها للحكومة المركزية على نطاق واسع، بعد اصدار رضا شاه قوانين لا تتلائم مع طبيعة حياتهم العشائرية البدوية، ونتيجة لذلك قامت الحكومة المركزية بحملة اعتقالات بين ابناء العشائر أدت إلى إعلان تمردها رسميا على الحكومة عام ١٩٢٩. وأرسلت مجموعة من الطلبات الى الحكومة الايرانية كان من بينها إطلاق سراح زعيمهم اسماعيل خان وتعيينه شيخا على قبيلة القشقائي والافراج عن كل السجناء والمعتقلين من ابناء العشيرة والسماح لابناء العشائر بحمل السلاح، واستثناء ابناء القشقائي من قانون التجنيد الاجباري وتخفيض الضرائب وجعل المسؤولين عن جمعها من افراد قبيلة القشقائي أنفسهم لا من رجال الدولة [١٦].

لم يرضخ رضا شاه لطلبات هذه القبيلة، واصدر امره بقتل زعيم القبيلة اسماعيل خان، ادى ذلك الى حدوث فجوة واسعة بين هذه العشائر والحكومة، وزاد الامر سوء بعد تطبيق قانون الخدمة الاجبارية للجيش على ابناء العشائر الذي ترفضه هذه العشيرة على الرغم من أن أفرادها كانوا ذا طبيعة قتالية ولا يخشون الحروب الا انهم يرفضون الرضوخ لقوانين الدولة [١٧].

حدثت معارك عنيفة بين الطرفين، ففي ربيع عام ١٩٢٩ أصدر شيخ عشيرة فارس القشقائي مسيح خان تهديدا الى جميع الثكنات العسكرية للجيش الايراني المقيمين على اراضيهم بالرحيل عن هذه المناطق [١٨]، ارسل حاكم شيراز وفد من العشائر لمسيح خان لوضع حد لتمرد [١٩]،إلا أن هذا الوفد العشائري سرعان ما انضم الى مسيح خان ضد الشاه، ومثل هذا التجمع تهديدا واضحا للحكومة المركزية [٢٠]،حيث شن مهدي خان سرقي وهو من قادة القشقائيين هجوما على مطار شيراز والسيطرة عليه وجعل مليشياته المسلحة يحيطون بالمطار لحمايته، وأمر بنشر المسلحين على حدود محافظة شيراز لمواجهة وصد تقدم القوات الحكومية [٢١].

في عام ١٩٣٠ أصدر رضا شاه أمرا عسكريا للضابط محمد خان بختي بتعيينه قائدا للقوات العسكرية في شيراز (مركز فارس)، واصدر الشاه امرا ثانيا بتعيين اكبر ميرزا مسعود (صارم الدولة) واليا على فارس، بالرغم من هذه الإجراءات لم يتوقف تمرد قبائل القشقائي حيث انضمت اليها عشائر اخرى في تمردها على الحكومة، لذلك أرسل رضا شاه طائرات عسكرية حديثة تم استيرادها من الخارج تحت قيادة الضابط احمد نخجوان الى شيراز، وأرسل معه الضابط فضل الله خان زاهدي رئيسا للشرطة للمشاركة في مواجهة العشائر الا ان هذه العشائر سيطرت على الطرق البرية لذلك فشلت محاولات الضابط احمد نخجوان و فضل الله زاهدي في القضاء على التمرد، فاضطر رضا شاه الى استدعاء الضابط حبيب الله خان شياباني إلى الخدمة العسكرية مرة ثانية [٢٢]، وعينه آمرا للواء الجنوب ومنحه صلاحيات كاملة في التصرف العسكري من أجل القضاء على تمرد القشقائي، جمع حبيب الله خان شياباني ضباطه وجنوده من طهران وترجل مع قواته، وشن هجومه على المتمردين قبل وصوله الى شيراز ب ٢٥ كم، وواجه مقاومة عشائرية عنيفة إلا أنه تمكن من هزيمتهم وتمكن من الوصول الى شيراز[٢٣]، يذكر منوجهر رياحي وهو ابن أخت الشياباني في كتابه المعنون (سراب زندكي) ومعناه (سراب الحياة): إن الشياباني في أول دخوله إلى شيراز كشف المؤامرة الاستعمارية الغربية حيث تعاون نصرت الدولة فيروز وزير المالية وصارم الدولة والي فارس مع بريطانية ضد رضا شاه، وهؤلاء هم الذين حرضوا عشائر القشقائي ضد الدولة المركزية، وقد ارسل الشياباني رسالة اللى الشاه وضح فيها خيوط المؤامرة، وقد رد عليه الشاه بمنحه الصلاحية وحرية

التصرف في معالجة الامور، لذا امر الشياباني باعتقال نصرت الدولة فيروز، وارسل صارم الدولة الى طهران (ووضعه تحت المراقبة) [٢٤].

أصبح الشياباني واليا على مقاطعة فارس، وأصدر عقوبات عسكرية بحق الضباط الذين شنوا الهجوم الأول على العشائر وذلك لعدم كفاءتهم ولارتكابهم أخطاء عسكرية اثناء حملتهم [٢٥]، وأمر الشاياباني بفصلهم من الجيش مستغلا التفويض الذي منحه اياه رضا شاه، حاول الشياباني استمالة العشائر الثائرة إلى جانبه وذلك بجعل الحاكم على فارس زعيم قبائل عشائر القشقائي، ووافقه رضا شاه على هذا الأمر، ونتيجة لهذا العمل تعلقت عشائر القشقائي والبختيار بحبيب الله خان شياباني، وانضموا اليه في محاربة عشائر بوير احمدي ، تالف جيش شاياباني من (١٥) ألف جندي كان من بينهم (١٠٠) خيال قشقائي يتراسهم ابن زعيم قبيلة قشقائي ناصر خان قشقائي ليكون لهم دليلا في الطريق. حدثت معركة (تامرادي) بين الطرفين انتهت بانتصار قوات الشياباني الا ان هذا الانتصار كلفه (١٠٠٠) جندي من بينهم ضباط [٢٦].

بعد انتصاره اتصل الشياباني برضا شاه وأخبره بتفاصيل المعركة، وقد سعد رضا شاه باخبار الانتصار، لكن نهاية شياباني كانت على يد الشاه نفسه لانه في الاساس كان يهابه ويخشاه [٢٧].

أما عن سياسة التهجير فقد تولى الجهاز الأمني على عاتقه هذه المهمة، وتم تجهيز عشائر كلباغي وجلالي وبيران وغيرهم الذين تم نقلهم إلى سلطان آباد وكرمان وشيراز في عام ١٩٣٥ وكانت عمليات الاجلاء والنقل تتم في اسواء الظروف باعتراف الضابط الذي أشرف على نقل افراد عشيرة كلباغي القاطنة في المنطقة الواقعة بين سنندج وسقز،حيث لقي الأطفال والنساء وعدد كبير من الرجال حتفهم في طريق الترحيل [٢٨].

رابعا: تمرد قبائل الكرد عام ١٩٢٩

قام الاكراد بإعلان تمردهم على الحكومة المركزية بقيادة محمود خان كنيز اناني عام ١٩٢٩، على إثر ذلك أرسلت الحكومة قوة عسكرية من همدان إلى ميروان وسندج. واجه محمود كنيز اناني مع قواته المسلحة التي بلغ تعدادها ٤٠٠ رجل القوات الحكومية في غرب ايران الا ان تفوق القوات الحكومية وقلت أسلحة المتمردين أدت إلى هزيمة محمود كنيز اناني وهروبه الى العراق. وبعد انتصار القوات الحكومية تم نزع سلاح عشائر الغرب الكردية وادخل ابنائها الى الخدمة العسكرية وأجبروا على ترك حياة البداوة [٢٩].

سعى رضا شاه جاهدا من اجل تطبيق قانون نزع السلاح من العشائر بهدف تخليص البلاد من الهجمات المسلحة التي كانت تقوم بها هذه العشائر على طرق المواصلات وحماية تجارة البلاد، كما أراد اخضاع العشائر الى قوانين الدولة المركزية[٣٠]، وقد اعتمد رضا شاه على جيشه في تطبيق قانون نزع السلاح من العشائر، في لرستان أمر بتحريك الوحدة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة لفيلق الغرب، وكانت تحركاته على النحو الآتي:

أ- الوحدة الثانية تتحرك في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٢٩ من خرم آباد نحو جبال تاف وترس وكريت وبصورة عامة على ناحية بيلاف وتقوم القوات العسكرية بتفتيش هذه المناطق على طول الطريق، ونزع السلاح من أبناء هذه المناطق وحسب التعليمات الصادرة لهذه الوحدة تكمل تحركاتها منة ناحية (تهي كوه كوسي) وبين جبل دهاج وجبل كرد وفي منطقة الشمال حيث تستقر الوحدة العسكرية في هذه المناطق بتاريخ الثامن عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٩ وفقا لما قرر لهم، وتتولى الوحدة مهمة التفتيش على السلاح والقبض على الفارين من الخدمة العسكرية من أبناء عشائر هذه المناطق.

ب- الوحدة الثالثة تتحرك في الأول من تشرين الأول ١٩٢٩، وتمركز قوتها في جايدز، وفي أثناء تحركها من خرم اباد الى جايدز تقوم بمهمة جمع السلاح والقبض على الهاربين

ج- الوحدة الرابعة للقوات تتحرك في الثامن والعشرين من شهر أيلول عام ١٩٢٩ متوجهة إلى كرمانشاه عن طريق خرم آباد.

د- الوحدة الخامسة تتحرك في الثاني من تشرين الأول ١٩٢٩ من ديزفول وتتمركز في قلعة حسينية، وخلال حركتها تقوم بعمليات التفتيش ونزع السلاح.

هـ- الوحدة السادسة تتحرك في الأول من تشرين الأول ١٩٢٩ من بروجرد وتتمركز في خرم آباد.

وضمت المادة الثانية الخاصة بالقانون العسكري رقم (١٧٦) يتوجب تسليم الاسلحة والمعدات والمعارضين الى أمر الوحدة الذي بدوره وخلال مدة (٢٤) ساعة فقط يقوم بتسليم الاسلحة والمعرضين الى هيئة الأركان والقوات المسلحة في لرستان، ويتحمل قادة الوحدات عقوبة المحاكم العسكرية في حالة عدم تسليمهم لهذه الاسلحة في وقتها المقرر[٣١].

ومن أجل احكام السيطرة أكثر على أبناء العشائر أصدر رضا شاه قانون اصدار هوية الاحوال المدنية الجديد والذي غير فيه كل القوانين والألقاب السائدة في العهد القاجاري، وكان الغرض من هذا القانون هو تثبيت أعمار الذكور المكلفين بقانون الخدمة العسكرية، وايضا الى منح الرخصة في حيازة الاسلحة حيث لا يمكن للمواطن الإيراني الحصول على رخصة سلاح دون اظهار هويته المدنية. وبعد عام من إصدار قانون هوية الاحوال المدنية يصدر قانون العقوبات الذي ينص على أن كل إيراني لا يملك هوية الاحوال المدنية تكون عقوبة سجنه من شهر الى ثمانية أشهر مع دفع غرامة مالية [٣٢].

لقد اتبع رضا شاه سياسة متنوعة مع رؤساء العشائر الثائرة لكي يسيطر على أفرادها وعلى عشائرهم، فقام بصرف الاموال لهم،وتقديم الهدايا، وتزويجهم من نساء طهران حتى يجبرهم للاقامة في العاصمة طهران وبذلك يكونوا تحت مراقبته وسيطرته [٣٣].

وهكذا نجح رضا شاه في القضاء على سطوة وهيمنة زعماء العشائر وارهاقها أيضا ماليا عن طريق فرض الضرائب من اجل اغناء خزانة الدولة مع السعي لتجريدهم من السلاح بعدة طرق.

والخلاصة أن سياسة رضا شاه بهلوي، اتسمت بالاستبداد المطلق، بالرغم من أن مشاريعه الاصلاحية كانت من أجل تحديث ايران،الا ان وسائل تحقيقها قامت على القهر والاضطهاد وفرضت التغيير عنوة دون تاهيل نفسي أو فكري للمواطنين، مما دفعهم للمعارضة وعدم الإخلاص في تطبيق القوانين، حتى ولو بصورة سرية، واستمر الحال على ما عليه حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي مكنت كل ابناء العشائر والأحزاب ورجال الدين المعارضين في التعبير عن ارائهم بعد تنازله عن عرش إيران لابنه محمد رضا بهلوي عام ١٩٤١.

الهوامش

(1)Richard Tapper. The Conflict Of Trib and state in Iran and Afghanistan, London 1983, P.160.

[٢] صورة كتاب قنصلية العراق الملكيه في المحمرة المرقم ٦٩١٣٥٩ والمؤرخ في تاريخ ١٢تشرين الأول ١٩٣٢١ المعنون الى وزاره الخارجية / ٩/٢ /رقم الوثيقة ٦٤٠٠٦ .

[٣] ملفات البلاط الملكي الملفة/ ٢/ ٥، تقرير نيابة قنصلية العراق في المحمرة الى وزارة الخارجية العراقية العدد ١٣٧٣٥، بتاريخ ٦ أيار / ١٩٣١، رقح ٢٠٠٤.

[٤] ملفات البلاط الملكي الملفة/ ٢/ ٥،تقرير المفوضية الملكية في إيران إلى وزارة الخارجية العراقية العدد ٢٤١ لشهر ايار ١٩٣١، الرقم ٣٦٥٣.

[٥] ملفات البلاط الملكي الملفة / ٢/ ٥، تقرير (سري) من نيابة القنصلية الملكية في المحمرة الى وزارة الخارجية العراقية العدد ة/١٤٠ لشهر نيسان ١٩٣١ الرقم ٢١٠١.

(٦) Richard Tapper ,op ,cit,p.219.

[٧] كانت زاهدان تسمى في ذلك الوقت (دز داب)

[٨] احمد نقيب زادة، دولت رضا شاه ونظام ايلى (نايتر ساختار دولت قدرت كراي رضا شاه برنفورد قبايل وعشاير)، جاب اول،تهران، ١٣٧٩، ص ١٦٧.

[٩] بعد ان استتب الامر لرضا خان واصبح وزيرا للحربية عام ١٩٢١ ونجح ايضا في إخضاع عربستان وحاكمها الشيخ خزعل للسلطة القاجارية قبل انقلابه الثاني بأشهر عام ١٩٢٥، قام بعرض قانون الخدمة العسكرية على الجمعية الوطنية من خلال لجنة برلمانية مؤلفة من (١٢) عضو، حيث شرع المجلس الإيراني في السادس من حزيران عام ١٩٢٥ قانون الخدمة العسكرية الإجباري الذي ألزم الذكور من سن (٢١) عاما على أداء خدمة العلم وأمدها (٢٥) عاما، للتفصيل ينظر: أنيس محمد حسن مصطفى الكليدار، المؤسسة العسكرية الايرانية، دراسة عسكرية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨،ص ١٤.

[١٠] تعني كلمة هفت لنك (الأولاد السبع) وكلمة جهار لنك تعني (الأولاد الأربع).

[١١] أحمد نقيب زاده، المصدر السابق ، ص١٦٧.

[١٢] المصدر نفسه، ص ١٦٩.

[١٣] المصدر نفسه، ص ١٧١.

[١٤] كان الاجتماع في حديقة بي بي قرب شهر كرد.

[١٥] أحمد نقيب زاده، المصدر السابق، ص ١٧١.

[١٦] المصدر نفسه ص ١٧٠.

[١٧] المصدر نفسه، ص ١٧٢.

. [18] Lois Beek.The Qashqai Of Iran , Yale university Press,1989 P.134.

[١٩] كان هذا الوفد العشائري متكون من عشائر بوير احمدي، او مايسمى ب الايالات الخمس.

[20] Lois Beek, op,Cit,p135.

[٢١] أحمد نقيب زادة، المصدر السابق، ص ١٧٣.

[٢٢] كان الضابط حبيب الله شياباني قد ابعد عن الجيش وسحبت منه كل الرتب العسكرية بعد رفضه تنفيذ حكم الإعدام الذي صدر بحق الضابط بولادين. للتفصيل انظر: حبيب اله تاباني، جهرة هاي منفور در تاريخ معاصر ايران، تهران، چاپ اول، ١٣٨٢، ص ٢٧٧.

[٢٣] محمود طلوعي، پدر و پسر ناكفته ها از زندكي وروزكار پهلوى ها، چاپ هشتم تهران، ١٣٨٢، ص ٢٦٣

[٢٤] منوچهر رياحي، سراب زندگي، چاپ اول، تهران، ١٣٧١، ص ١٢١-١٢٢.

[٢٥] من أبرز هؤلاء الضباط (زاهدي) وهو قائد أمن الشرطة، والضابط (محمد حسين فيروزي)، والضابط (أحمد نخجوان).

[٢٦] محمود طلوعي، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

[٢٧] رغب رضا شاه بتزويج الاميرة شمس من الشياباني، الان الأخير رفض الفكرة، وأخبر الشاه بأنه رجل عسكري مجرد من العواطف وشغله الشاغل هو الجيش، وقد أثار هذا الأمر حفيظة الشاه منه، وكبت هذا الامر في قلبه الى حين، وقد اسهم تيمور تاش وزير البلاط في تلك الفترة بتحريض الشاه ضده حسدا منه على المكان والمنصب الذي وصل إليه الشياباني، وحين شعر الاخير بالخطر طلب من رضا شاه أن يعفيه من ولاية فارس واحالته على التقاعد مجددا، وبعد عام من تلبية طلبه لم يتركه الشاه بحاله، حيث أصدرت المحكمة العسكرية طلب مثوله أمامها وكان يرأس هذه المحكمة الضابط شاهق لي، الذي استجوب الشياباني واتهمه بتهمة إحداث الدمار والخراب، والخسائر في الارواح اثناء حملته على قبائل بختيار قشقائي ، وأن هذه الخسائر لم يكن لها أي مبرر أو داع،تم اصدار الحكم عليه بالسجن لمدة عامين في سجن (قصر) وهو أكبر سجون طهران بتاريخ السادس من آذار عام ١٩٣٢. المصدر نفسه ، ص ٢٦٦.

[٢٨] كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٥٥.

[٢٩] المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

[٣٠] Joseph. M. Upton. The History Of Modern Iran: An Interpretation , Harvard University Press, 1965, p. 79

[٣١] حكم عملياتي قواي لرستان مادة ١٧٦، سلطان محسن خان كاظمي در تاريخ ٢٣، ماه جاري، ماموريت مخصوصي به محمرة اعزام كرديد خرم آباد مؤرخة ٢٣/ آذار ماه / ١٣٠٨ فرمانده قواي غرب وجنوب غربي سبه دار أمير أحمدي رئيس اركان حرب قواي لرستان، نايب سرهنگ اسفنديارى، برنده ٥٦٧٦٥، سواد مطابق أصل رسن، ص١٤.

[٣٢] عباس مسعودي، اطلاعات در يك ربع قرن، تهران، روزنامه ي اطلاعات، چاپ اول، ١٣٧٨، ص ٢٨-٢٩.

[٣٣] أحمد نقيب زادة، المصدر السابق، ص ١٧٠.